

تكافؤ الفرص في التعليم

الفنان رياضياً أو من تلميذه الرياضي فناناً ، ولكنه لن يكون فناناً أو رياضياً ناجحاً ما دام يعمل عكس طبيعته وموهبته وميله .

الآن وقد أصبح من بديهيات التربية وعلم النفس أن الأفراد يتفاوتون عقلياً وميولاً ، فقد أصبح من واجب القائمين على شئون التعليم أن يوفوا للأفراد نوع التعليم الذي يوافق مواهبهم واتجاهاتهم ، وإذا توافرت البيئة التعليمية الصالحة بانت الخصائص السكينة في كل فرد وأصبح في إمكان المعلم الكفاء رعايتها وتعهدها . ويكاد علماء النفس يتفقون على أن المميزات العقلية تتضح فيما بين الحادية عشر والثالثة عشر من عمر الفرد اتضاحاً تستطيع معه المدرسة أن تدفع بالطفل إلى أحد فروع التعليم التي تناسبه . ومن هنا كان السر في جعل هذا السن فترة انتقال من المدرسة الابتدائية إلى المدرسة الثانوية . ولن تنضج هذه المميزات بطبيعة الحال اتضاحاً سليماً ما لم يكن الطفل قد قضى حياته الدراسية المبكرة في مدرسة صالحة . ولذا فإننا نرى أن أغلب نظم التعليم في البلاد التي تصلح أن تكون قدرة في هذا المضمار قد أوجبت تقسيم الأطفال في مدى هذه الفترة من سنى دراستهم إلى أقسام مبدئية ثلاثة : القسم الأول يتكون من أولئك الأفراد الذين أوتوا مقدرة عقلية عالية يستطيعون بها تفهم العلوم التي تحتاج إلى التعمق والتركيز في البحث ومتابعة النظريات والعمليات الذهنية المعقدة . والقسم الثاني من الذين يقولون شيئاً عن أولئك في مستوى الذكاء ولكنهم إذا جمعوا بين عقولهم وأيديهم أتوا بأحسن النتائج . والقسم الثالث يتكون من الذين لا تمكنهم مواهبهم من التخصص والتعمق في الدراسة ولذا فإنهم يزودون بالثقافة العامة وبالأخص من الناحية العملية التي تؤهلهم لشغل الوظائف العادية في المجتمع ، ويمثل هؤلاء العلبية في كل أمة .

ويقوم هذا التقسيم على أساس اختبارات الذكاء التي أصبحت تمثل قسماً هاماً من علم النفس العلمي ، يضاف إليها ملاحظات المدرسة ونتائج اختبارات التحصيل المدرسي التي يشرف على وضعها علماء النفس كذلك . ومن المعلوم

أصبحت الدعوة إلى المساواة في عالمنا الحديث صحيحة كل شعب وكل فرد وسواء أولئك الذين يعيشون في ظل من الحرية الفردية والجمعية ، أو أولئك الذين لا زالوا يرسفون في أغلال العبودية ، قد أدركوا أو أخذوا يدركون أن المساواة ليس لها من مدلول مالم ترتكز على مبدأ المساواة في فرص التعليم . إن العصر الذي كانت تسود فيه محض القوة البدنية قد أوشك على الانقراض . وغدت القوى الذهنية المبنية على التفكير العلمي السليم هي التي تسود العالم ، وهي التي ستشمل سيادتها مستقبل الإنسان ، ولم تعد قوى الجسم والمادة إلا جزءاً من نتاج الفكرة العلمية العميقة . وقد كان الرأي السائد منذ القدم أن العقبرية تبرز في كل بيئة رغم العقبات ، وهذا قول حق لا ينكره دعاة المساواة في العصر الحديث ، ولكنهم ينكرون أن يترك مجال بروز العقبريات للمصادفات والظروف التي إذا ساعدت على جلائها مرة فقد تعمل على طمسها مرات . ووظيفة الأداة الحكومية الصالحة أن تفسح المجال أمام كل من وهب القدرة وأوتى الكفاءة لكي ينمي ما أوتى ويفيد مما وهب .

إن الدعوة إلى تكافؤ الفرص في التعليم هو نتاج ازدهار علم كان ولا يزال له الفضل في تقدم أساليب التربية الحديثة ، فما يستطيع أن يدعو أحد إلى المساواة في فرص التعليم ما لم تكن هنالك وسيلة لوضع هذه المساواة موضع التنفيذ ؛ ذلك هو علم النفس الحديث الذي لا يزال يخطو بخطاً سريعة رزينة نحو السكالك العلمي ، ولمدى أصبح الآن الأساس الذي تبنى عليه نظم التربية والتعليم في المجتمعات المتحضرة .

لا يكفي لتحقيق المساواة في التعليم أن تفتح أبواب المدارس وتدعو الشعب لإرسال أطفاله إليها ثم تحشر أذهانهم بما نعتقد أنه الصالح الذي يعد الطفل لكي يكون قديراً على الحياة التي يحياها آباؤه وأجداده ، فالأطفال هؤلاء ليسوا مواد يصوغها المعلم كما يهوى أو يهوى الرؤساء ، ولكنهم مجموعات من العقول والنفوس والمواهب والاستعدادات واليول ، وواجب المدرسة قبل كل شيء أن تفسح المجال لهذه المجموعات من المميزات العقلية والجسمية أن تتفتح وتبرز ، ثم أن تتعهد بالتوجيه السليم حسب موهبت لا حسب ما يبغي المدرس . ولقد ينجح العلم في أن يصنع من تلميذه

أن مجال التفرع في التخصص مفتوح أمام القسمين الأولين بصورة خاصة كلما تقدم سن الطالب في المدرسة وفي الجامعة فيما بعد . وبهذا الإجراء العلمي السليم يصبح المجال مفتوحاً لكل فرد كي يدرس ما يستطيع استيعابه وما يلذ له دراسة ، ويصير في إمكاننا ألا نرى هذا الخليط المتنافر من الأفراد في المجال العلمي الواحد .

إن معنى التكافؤ في الفرص أن يدرس الفرد الدراسة التي تناسبه بصرف النظر عن مركزه ومركز والده المادى أو الأدبى ، وأن توفر الدولة لجميع الأفراد وبدون استثناء الألوان المختلفة من الثقافة ، وأن تكون المواهب والميول هى أسس التوجيه لمختلف أنواع التخصص . وليس هذا فحسب ، بل إن على الدولة أن تجعل من واجبات الوالدين تعليم أولادهم ، فإن المجتمع يجب ألا يسمح لأحد أفرادها أن يكون جاهلاً فيعوق بذلك تقدم البلاد ويغدو عبثاً على عائق المجموع . فإذا جهل الآباء واجباتهم أو أهملوها تولت الدولة تحمل المسؤولية ، وإلا استوت في التقصير مع الآباء الذين لا يقدرون مبلغ مسؤولياتهم تجاه المجتمع الذى يتمثل في أبنائهم .

كان من أبرز ما أعجبني وأنا أجول في ربوع شمالى

أوروبا وبين جبال اسكوتلندا أن أرى تلك المدارس الصغيرة بين سفوح الجبال يؤمها أبناء الرعاة والفلاحين ، وقد لا يزيد عدد تلاميذ المدرسة على العشرة أو العشرين ، يقوم عليها معلم واحد يسير في رعاية وتوجيه تلاميذه كما يسير المعلم في الحواضر الكبرى ، وهو من الكفاءة مثل أولئك ولم يمنعه البعد والازواء أن يقوم بواجبه خير قيام ، كما لم تقصر حكومة في أن توفر له ولمدرسته كل ما يسهل عليه أداء واجبه على الوجه الأكمل . وهكذا يحصل أبناء الرعاة والفلاحين مهما نأت بهم الأرض على ما يحصل عليه أبناء المدن في مجال التعليم ، وما هم إلا أعضاء في جسم الأمة ، وقد يكون بينهم النابه والعبقري الذى يجب أن يفسح له مجال الاستفادة من المعرفة من شتى الألوان والأنواع .

هذه مساواة في الفرص يجب أن تحتذيها كل أمة تبغى النهوض عن طريق التعليم ، فما عاقت الثروة ولا المركز ولا البعد أن يتكافأ الأفراد في هذا المطلب الحيوى . أما إذا كان هنالك من لا يعرف حقوقه أو واجباته فإن على من يعرفها أن ينير أمامه الطريق لكي يسعى ويصير ، حتى يصبح كل فرد قادراً على أن ينال ماله من حقوق وأن يؤدي ما عليه من واجبات .

عبد العزيز حسين

عدالة ! ...

على أساس المسؤولية والجزاء ، وإما أن يثقل العقل بأغلال عبودية الغير فيصدر حكماً لا يختلف بأى حال من الأحوال عن حكم الأدغال .

وحكم شريعتنا أننا إذا حكمنا يجب أن نحكم بالعدل ، وإذا وجدنا أننا لا نستطيع أن نتجو من إيلاام النفس ووخز الضمير حيناً نصدر حكماً جزئياً ، يتحتم أن يكون حكمنا حينئذ عاماً كما وكيفا ، مرضياً لضمائرنا ونفوسنا على السواء ، وهو في حد ذاته مرضياً لله الذى وهبنا هذا العقل الحر النظيف . ولو سأل بعض الناس أنفسهم بنفوسهم بعدما يصدر عن حكمهم على الأمور هل حكمنا بالعدل كما قال الله سبحانه وتعالى؟ لو سألوا هذا السؤال وترثوا في الإجابة عليه لأدركوا أن الفرق عظيم بين النفاق والشجاعة الأدبية .

يوسف محمد الشامي

يعتقد بعض الناس أن إرضاء العواطف في الحكم على جليل الأمور معناه إرضاء للضمائر ، وهم مغالطون لاريب ، ذلك أن البون شاسع بين إرضاء الضمائر وإرضاء العواطف في مثل هذا الحكم ، فالعواطف غالباً ما تخضع لرغبة النفس ، بينما تخضع الضمائر الحية لحكم العقل والمنطق ، ولكن يجوز لنا أن ننصف النفس من حكم العقل والعكس صحيح إذا أردنا أن نصدر حكماً وسطاً بين الخير والشر ، على أن مثل هذا الإنصاف يكون في بعض الأحيان معلقاً حتى نصل إلى النتيجة الحاسمة لمقدمات نضعها للحكم ، وقد تناقض هذه النتيجة ما فرضناه مقدماً بين خفايا نفوسنا وما تضرره ضمائرنا ، وهنا تنشأ عندنا أزمة حادة تستدعى تدخل العقل ، فيما أن يعمل أى العقل عملاً حراً وينصف النفس من صاحبها ، فيندفع اندفاعاً ذاتياً ليعيد الحقوق والالتزامات إلى نصابها